

١٧٥  
مراقبي هيئة رماية الهدنة التابعة للأمم المتحدة في فلسطين ، التي تعالج الاوضاع العامة على خط الهدنة الفاصل بين مصر واسرائيل .

١ - يطلب الى كبير المراقبين ان يواصل مشاوراته مع حكومتي مصر واسرائيل بقصد اتخاذ اجراءات عملية لذلك الغرض .

٢ - يلاحظ ان كبير المراقبين قد تقدم فعلا ببعض الاقتراحات الملموسة في هذا الصدد .

٣ - يدعو حكومتي مصر واسرائيل الى التعاون مع كبير المراقبين بشأن اقتراحاته ، مع الاخذ بعين الاعتبار انه ، حسب رأي كبير المراقبين ، يمكن تقليص التسلل الي عمليات ازعاج مقطعة ، اذا ما تم الوصول الى اتفاق بين الطرفين على أساس الخطوط التي اقترحها .

٤ - يطلب الى كبير المراقبين ان يبقى المجلس على علم بتقدم محادثاته . (١٨)

قرار مجلس الامن هذا كان فاتحة نشاط محمود قام به كبير مراقبي هيئة رقابية الهدنة بين مصر واسرائيل بهدف التوصل الى اتفاق مشترك بينهما لـ « حلل مشاكل الحدود والامن في قطاع غزة » .

واما الاقتراحات التي كان قد تقدم بها كبير مراقبي الهدنة و اشار اليها قرار مجلس الامن رقم ١٠٧ لعام ١٩٥٥ فهي :

١ - دوريات حدود مشتركة على طول المناطق الحساسة للحدود المشتركة .

٢ - اتفاقية بشأن قيادة محلية .

٣ - حقل الغام على طول اقسام معينة من الحدود المشتركة .

٤ - دوريات ، ونقاط محددة تقاد من خلال وحدات اسرائيلية ومصرية نظامية (١٩) .

وقد اوضح الجنرال بيرنز اهداف مقترحاته الاربعة بقوله : « ان هدف الاقتراح الاول كان واضحا . اذا كان المصريون والاسرائيليون يقومون بالحراسة بشكل مشترك على طول خط الهدنة ، فان هذه الدوريات لن تكون عرضة لاطلاق الرصاص عليها من أي من الجانبين ، ولن تكون تحت تأثير فكرة الوقوع في الكائنات » ، واما بشأن الاقتراح الثاني ، فيشير الجنرال بيرنز الى التجربة على الحدود الاردنية - الاسرائيلية و « كيف ان الفكرة وراء الاتفاقية كانت لحل مشاكل اجتياز الحدود العادية ، وتبادل السجناء الذين لم يرتكبوا اي جريمة سوى تجاوز حدود بشكل خطأ » . والى اخره من الحوادث التي يمكن ان تحل من خلال لقاءات القادة المحليين ، ويعود لتفسير مقترحه هذا فيقول : « لقد بدت لي هذه الفكرة كحل عملي لمعالجة المشاكل الصغيرة بدون الاجراءات الشكلية والقانونية المفترض ان تقوم بها هيئة الهدنة المشتركة . . . وهدف الاقتراح الثالث للتأكد من ان كلا الطرفين يريد وقف التسلل » . واما عن هدف الاقتراح الرابع فيقول الجنرال بيرنز : « كان الاقتراح الاخير بأن تحرس كافة النقاط المشتركة والمخافر على كلا الجانبين من قبل قوات نظامية لان معرفة الاحتياطيين والحراس الامليين بطبيعة الاشياء اقل من معرفة القوات النظامية . . . ولانه